المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

أبـــو غريـــب ليبيـــا مشاهـــد مهينـــة " للنائـــب الدرســـي " مـن سجن شرق ليبيا

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

قـراءة تفصيليـة
06 مايـــو 2025

www.lcsms.info
lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

أبو غريب ليبيا..

مشاهد مهينة " للنائب الدرسي " من سجن شرق ليبيا

قراءة تفصيلية

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

06 مايو 2025

مقدمة

سيطرت الصور ولقطات الفيديو المسربة من أحد السجون التابعة لقوات الشرق الليبي " القيادة العامة"، والتي تظهر عضو مجلس النواب المختفي منذ مايو 2024، " إبراهيم الدرسي " مقيدا بالسلاسل، على المشهد السياسي والأمني الليبي، خاصة مع مجيئها في توقيت مدروس وحساس وربما مقصود. وأظهرت اللقطات النائب الدرسي، المؤيد لحفتر، شبه عاريا ومقيدا بالسلاسل ويستنجد بالمشير " خليفة حفتر " ونجله " صدام "، بأن يعفو عنه، نافيا كل التهم الموجهة له، دون ذكر طبيعة أو مسميات هذه التهم، ولم يصدر منه إلا مصطلح " عدم الخيانة لثورة الكرامة ".

ونشر موقع " أفريكا-آسيا " الفرنسي، التقرير مفصلا ومدعوما بالصور المسربة، يكشف ما تعرض له النائب المختطف إبراهيم الدرسي في معتقله بشرق البلاد، وأظهرت الصور النائب كأنه حيوان مربوط بسلسة يعلوها قفل حديدي، في مشهد مخزي ومذل، يعيد إلى الأذهان ما كان يحدث في عصر العبيد والخدم.

وجاء في التقرير، الذي ترجمه **" المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "** من الفرنسية إلى العربية، وكان تحت عنوان: " في بنغازي.. النواب الذين ينتقدون حفتر يتم اختطافهم "، أن " المشير حفتر وزمرته، الذين يحكمون شرق ليبيا لا يحبون ولا يقبلون أي شكل من أشكال المعارضة، فإذا أبدى أحد نواب بنغازي معارضة مفرطة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالفساد، يختفي هذا النائب".

كما أشار إلى أنه " رغم حدوث تقدم ظاهري ومشروعات إعمار في شرق ليبيا وخاصة بنغازي، إلا أن استمرار الإخفاء القسري والصور المسربة من داخل السجون تلطخ صورة بنغازي الجديدة "، " فقد أصبح الاختطاف وربما ما يتبعه من اغتيال، ممارسة شائعة في القمع السياسي ومأساة متجددة".

اختفاء الدرسي.. تناقض بين الروايتين الرسمية والعائلية

ركز تقرير الموقع الفرنسي على قضية اختطاف إبراهيم الدرسي، كونها الأكثر غرابة، حيث أن النائب معروف بعلاقاته المثالية والودية مع حفتر وعائلته، ولطالما دافع عنهم، متسائلا: " ما الذي حدث بين المشير والنائب؟"، مجيبا: " لا أحد يعلم، لكن الدرسي اختفى بعد تصريح علني له أثار على الأرجح

سخط حفتر وزمرته "، فقد حذر الدرسي بشكل مفاجئ المواطنين في بنغازي من الدور المفرط والواضح الذي يلعبه المقربون من المشير في عملية إعادة إعمار المدينة، واصفا إياها بمعركة مصالح مالية، وشعر العسكريون المعنيون أن تصريحات الدرسي تستهدفهم، فتعاملوا مع الأمر بسوء شديد، وبعد أيام قليلة فقط من التصريح اختفى النائب.

وتناول الموقع، حالة التناقض التي صاحبت قضية الاختفاء، بين رواية رسمية من قبل الجهات الأمنية في بنغازي والتي زعمت أن الدرسي تم اختطافه من بيته من قبل عصابات ولصوص منازل، لكنها رواية ضعيفة وغير مقبولة. وتقابلها رواية من أسرته، تقول إنه لم يعد إلى منزله بعد حضوره حفل ثورة الكرامة 2024، وتم العثور على سيارته في منطقة الهواري ببنغازي بعد يومين من اختفائه، وقد تعرضت لوابل من الرصاص، وكانت هناك علامات تدل على تفتيشها من الداخل، كما تم محاولة إخفاء آثاره داخلها باستخدام التوابل.

وهو أيضا ما تُصر عليه قبيلة " الدرسة " التي يتبعها النائب، بل والتي أصدرت عدة بيانات تهدد فيها إطلاق حملة دولية في الدول الغربية وفي الأمم المتحدة لاستعادة نائبهم!!.. لكن بعد لقاء شيوخ القبيلة بحفتر خفت صوتهم حتى اللحظة، بل لم يظهر أحدهم من يومها، وحتى بعد تسريب الفيديوهات المذلة والمهينة لاحد ابناءهم.

وختم التقرير الفرنسي سطوره بالحديث عن حوادث مماثلة في شرق البلاد، حيث ذكر أن هذه الممارسات العنيفة والمتطرفة أصبحت شائعة منذ عام 2014، والتي بدأت مع اختطاف واغتيال الصحفية والناشطة الحقوقية سلوى بوقعيقيص، التي كانت أيضاً ضحية لمعارضتها للأجندة العسكرية، ثم جاء دور فرج بو حسين النائب المعارض لهجوم حفتر على طرابلس عام 2019، وفي العام ذاته (2019)، تعرضت النائبة "سهام سيرقيوة " للاختطاف أيضاً، بعد انتقادها لحفتر وعملياته العسكرية في غرب ليبيا. وبناءا عليه، تساءل التقرير: "ما قيمة نظام يُختطف فيه النواب لمجرد معارضتهم للعسكريين؟".

صورة مهينة تعيد إلى الأذهان عصر العبودية

من حيث الشكل، أظهرت الصور النائب كأنه حيوان، حيث كان مربوطا بسلسة يعلوها قفل حديدي، في مشهد مخزي ومذل، يعيد إلى الأذهان ما كان يحدث في عصر الخدم والعبيد. أما من حيث المحتوى فيزيد الصورة قتامة وحنقا، والذي يظهر فيه توسلا وإذلالا لمسؤول في الدولة اختاره الشعب ليمثلهم. وبغض النظر عن طبيعة توجهه ومواقفه، فإنه بحسب القانون يتمتع " بـ حصانة برلمانية " مفترض أن تحميه وتضمن له حق محاسبة كل من يحاول النيل منه، لكن كعادة ليبيا لا مكان فيها للقانون وإنما للسلاح ومن يحمله.

وباستعراض بعض مما جاء في مقاطع الفيديو تتضح صورة الإذلال الذي تعرض له الدرسي. ومما جاء فيها، موجها حديثه لحفتر وابنه صدام، " أرجوك أن تنظر لحالي " وكذلك " سأكون صوتك الذي لا يكل ولا يمل " وقوله " لم أنزع يدي يوما من بيعتكم "، هذه المقتطفات الأخيرة، وبالأخص كلمة " البيعة " كاشفة لطبيعة العلاقة الغير صحية السلطوية التي تجمع أسرة حفتر مع بقية المواطنين في شرق البلاد، سواء نخب أو عامة، وهي نتيجة طبيعية لتراكم السلطة في يد أسرة بعينها.

وإشارته إلى أنه كان سببا في إنجاح كل القوانين وكل الأمور التي تخص القيادة العامة، ومع ذلك تم وضعه في هذه الوضعية المذلة، هي رسالة تحذير لكل من يقف في صف حفتر أنه ليس في مأمن من التنكيل، فما يطلبه منهم حفتر ليس مجرد التأييد، وإنما الإذعان المطلق الذي يفتقدوا معه شخصيتهم بل وأدميتهم.

وأخيرا، لوحظ نعت الدرسي لصدام بلقب اللواء، في حين أنه أصبح فريق ركن، وهو كاشف لحالة الفوضى في منح القيادة العامة للترقيات بشكل متسارع دون قيود أو قواعد قانونية واضحة، ومخالفةً كل الأعراف والتقاليد المتعارف عليها في المؤسسات العسكرية.

ومع ما تحمله هذه الكلمات من وإذلال وإهانة لمسؤول كان وما زال يدافع عن مشروع حفتر والعائلة الحاكمة في شرق البلاد، إلا أنها تحمل أيضا اتهامات بشكل واضح للقيادة العامة، وبالأخص حفتر وابنه صدام، بأنهما المتهمين في اختطافه وتعذيبه.

موقف السلطة.. ما بين التجاهل والتشكيك

كان آخر ظهور علني للدرسي يوم 16 مايو 2024، خلال الاحتفال الذي نظمته القيادة العامة لقوات الشرق الليبي، بمناسبة ذكرى " ثورة الكرامة " التي أطلقها حفتر عام 2014، ومن بعدها اختفى الدرسي. وفور نشر الصور والفيديوهات المسربة، سارعت وسائل إعلام موالية للقيادة العامة وتتبع صدام حفتر مباشرة بنفي هذه الصور ووصفها بالمفبركة، والتشكيك في مصادرها، واتهام حكومة الدبيبة، والوزير وليد اللافي أنهم وراء الحملة، بل واستعانوا بمن أسموهم " خبراء الذكاء الاصطناعي " لتكذيب الصور.

ولم تكن قنوات ولجان تابعة لحفتر فقط هي المكذبة، بل وصل الأمر للأجهزة الأمنية الرسمية، حيث أصدر جهاز الأمن الداخلي بوزارة الداخلية التابعة لحكومة حماد، بيانا يؤكد فيه " فبركة " الصور والفيديوهات. والمفارقة هنا، أن المتهم نفسه في الأمر، لم يعلق أو ينفي أو يصرح، وهي كتيبة اللواء طارق بن زياد التابعة لصدام حفتر، بل ولم يصدر أي تعليق من القيادة العامة أو مكاتبها الرسمية، ما يحمل إشارة أخرى للتورط بشكل ما من ناحية، ومن ناحية أخرى تشير للنظرة الدونية التي يكنها حفتر وعائلته تجاه الموطنين، ففي نظرهم لا الدرسي أو غيره يستحقوا عناء توضيح الأمر ببيان أو حتى تصريح. وبعد حالة من الضغط الشعبي، تحرك مجلس النواب على مضض، عبر خطاب وجهه رئيس المجلس "عقيلة صالح"، للنائب العام، بفتح تحقيق في التسريبات المنسوبة للنائب المختطف والتأكد من صحتها. وللمفارقة هنا، أن ما يهم عقيلة ومكتبه هو صحة التسريبات وليس مصير النائب وحريته وجريمة اختطافه.

الرد على التشكيك في صحة الفيديوهات جاء سريعا من قبل الصحفي البريطاني الشهير " إيان بلهام ترنر"، المقيم في لندن، عندما نشر مقاطع فيديو تؤكد صحة الصور المسربة لتعذيب الدرسي، في معتقله ببنغازي، والذي تم تصويره بتاريخ 22 مايو 2024، أي بعد 6 أيام من اختطافه.

وفي خطوة للتأكد من حقيقة الصور والفيديوهات المسربة، تم تكليف فريق التحقيق الاستقصائي والتقني للمصادر المفتوحة التابع **" للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "** بالتحقق من

المواد، وبالفعل تحقق الفريق من صحة الفيديوهات المسربة، وأنها تخص النائب المختطف، وثبت عدم استخدام أي تقنية للذكاء الاصطناعي فيها.

أبعاد التسريب ودلالاته

بالنظر في طبيعة التسريب ومضمونة وتوقيته، وما نتج عنه من ردود فعل غاضبة، قابلتها حالة جمعت بين التشكيك والتجاهل من قبل المتهمين في الواقعة، يمكن الإشارة لعدد من الاستنتاجات على النحو التالي:

- **أولا، لتوقيت نشر الفيديوهات دلالة**، حيث جاءت في لحظة عززت فيها أسرة حفتر من هيمنتها على شرق وجنوب البلاد، في ظل حالة من النشاط وتراكم القوة المتصاعدة ، أظهرتهم وكأنهم الفاعل الرئيسي والحقيقي في المشهد الليبي، داخليا وخارجيا. فعلى مستوى الداخل، هناك توزيع لسيطرة أبناء حفتر على الجيش والأمن والاقتصاد وحتى ملف المصالحة، وخارجيا باستقبال المسؤولين الأجانب من روسيا وأمريكا وأوروبا، فضلا عن زيارتهم لهذه الدول رسميا، كان آخرها زيارة الاخوين صدام وبلقاسم حفتر للولايات المتحدة، وقبلها لتركيا.

ويسعى حفتر لتقديم نفسه وأسرته على أنهم رجال دولة، وأن مشروعهم هو مشروع مستقبل الدولة الليبية، فأتت هذه التسريب لتضرب هذه الصورة الذهنية التي رسخوها من خلال حملة علاقات عامة، ليتضح أمام الجميع بأنهم لا يعدو كونهم ميليشيا وليس جيشا نظاميا واحترافيا، ولا يختلفوا عن الميليشيات فالمنطقة الغربية، الفرق فقط في أنه في الغرب الميليشيات لها رؤوس متعددة، بينما في الشرق لها رأس واحد "حفتر وابناءه".

- **ثانيا، على الأرجح تقف خلف هذه التسريبات أجهزة استخباراتية قوية**، سواء كانت تابعة لدول معادية لحفتر ووجوده ومشروعه، أو دولة حليفة لكنها متضررة من التموضع الأخير لحفتر، بالأخص تحالفه مع الروس وبناءه شبكة علاقات مع الأمريكان والأوروبيين، وذلك على الرغم من أن هذه الدول الحليفة هي من ساعدت حفتر في يوم من الأيام للوصول للسلطة، لكنه الآن ابتعد عنها ومال أكثر نحو قوى دولية أكبر، مكنت حفتر وابناءه من تجاوز مصالح حلفائه القدامى.

- **ثالثا، هذه التسريبات تثبت أن الاجهزة الأمنية لدى حفتر مخترقة بدرجة كبيرة**، وبداخلها خلايا نائمة. فهذه ليست الواقعة الأولى من نوعها، فقبلها كان هناك تسريب سجن قرنادة الذي احتوى على حالات تعذيب لبعض المعتقلين، فضلا عن تسريبات لتسلسل القيادة العسكرية في التشكيل البنيوي للقيادة، التابعة للقيادة العامة، على مستوى أسماء الضباط وآمرا الألوية ومعاونيهم في المناطق العسكرية التابعة لها. وتقدم هذه التطورات صورة مغايرة عن تلك التي يحاول حفتر تثبيتها عن سلطته بأن لديه سيطرة مركزية على المنطقة الشرقية والجنوبية ومؤسساتها الرسمية.
- **رابعا، أثبتت التسريبات، أن حفتر وأبناءه ما زالوا بنفس العقلية الأمنية في تعاملهم مع أي معارض**، والتي تشمل القتل على الهوية والسجن والسحل والاختطاف والعنف والسادية في التعذيب، وهي عقلية لا تصلح أن تكون مشروع لـ مستقبل ليبيا، لأنها تعيد مشهد الدكتاتورية القديم. وإذا كان ذلك يحدث مع نائب برلماني له حصانه وليس مواطنا عاديا، بل ومحسوب على سلطة حفتر ومؤيد له، فكيف الحال بمن هم معارضين لحفتر. وهذه المعطيات تعيق نجاح مشروع المصالحة الذي كان يقوده صدام حفتر والآن يقوده أخيه الصديق، لإعادة المهجرين من بنغازي، خاصة وأن أغلب المهجرين من معارضي حفتر.
- **خامسا، هذه التسريبات من الممكن أن تكون مواد قانونية تستخدم قضائيا** في مواجهة حفتر وأبناءه في المحاكم الوطنية أو الدولية، للإدانة أو الاستدعاء للتحقيق، من قبل المحكمة الجنائية الدولية أو الانتربول، والتضيق على التحركات الخارجية والدولية لـ حفتر وابناءه.

الخاتمة والتوصيات

استنادا لما سبق، وبعد التأكد من صدق المواد المسربة، يقدم " **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** " عدد من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة فتح النائب العام، وبسرعة، تحقيقاً في المواد المسربة من صور وفيديوهات، والتي لا تمثل إهانة للدرسي فقط، بل أيضا لمفهوم للدولة الليبية قاطبةً.

- ضرورة تشكيل رئاسة مجلس النواب لجنة قانونية لمتابعة ملف النائب المختطف مع مكتب النائب العام. وفي حال تقاعس القضاء المحلي، تقوم اللجنة بتدويل القضية ومطالبة القضاء الدولي بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة، وتقديم الجناة للعدالة سواء المحلية أو الدولية.
- ضرورة دعوة رئاسة البرلمان لعقد جلسة طارئة لبحث المواد المسربة، واستدعاء كل من وزير الداخلية بحكومة حماد، ورئيس أركان القوات البرية صدام حفتر، ورئيس جهاز الأمن الداخلي بـ بنغازي، وآمر كتيبة اللواء طارق بن زياد، والاستماع إلى شهاداتهم في قضية النائب المختطف.
- ضرورة إعلان مجلس النواب تجميد أعماله بعد الجلسة الطارئة وتوقيف نشاطاته، حتى يتم البت في قضية النائب المختطف والكشف عن الجناة الحقيقيين وتقديمهم للعدالة، وقبلها الكشف عن مصير الدرسي والتهم الموجهة له.
- ضرورة جمع المنظمات الحقوقية ولجان حقوق الإنسان في المؤسسات الليبية ملف قانوني في القضية، وتبنيها أمام القضاء المحلي، أو التوجه بها إلى محكمة الجنايات الدولية، للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق والقبض على الجناة.
- ضرورة قيام البعثة الأممية بناء على صلاحيتها ومهامها المنصوص عليها في قرار إنشاءها، بتدويل القضية داخل أروقة مجلس الأمن الدولي، للمطالبة بتوفير حماية لـ لجان التحقيق التي ستوكل لها مهمة التحقيق في التسريبات، وتأكيد البعثة تأثير ذلك على خططها للحل في ليبيا.

وعليـــه

إن ظهور هذه التسريبات، بجانب العامل المخابراتي، وتوقيت النشر، وحساسية المشهد الحالي، سيكون لها تداعيات كبيرة على المشهد السياسي والأمني الليبي. فـ سياسياً، ربما تعطل هذه الكارثة أية خطوات إيجابية تجاه مخرجات اللجنة الاستشارية، فلن تكون البيئة السياسية مهيأة لأية نقاشات. وأمنياً، لم تفلح حملات العلاقات العامة التي قامت بها أسرة حفتر، عبر تصدر المشهد في ملفات اقتصادية وخدمية، في إخفاء القبضة الحديدية والطبيعة السلطوية لنظام حكمهم الدكتاتوري، الذي يقوم على تصفية معارضيهم والتنكيل بهم، مما مثل ضربة قوية لمشروعهم المستقبلي في حكم البلاد.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info